السلطة التشريعية في إيران وانتخابات أول مجلس شورى (13آذار-10آيار 1980)

أ.د. فؤاد طارق كاظم العميدي الباحث. أحمد فليح حسين

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

Jurisdiction in Iran and the Elections of the First Consulting Board 10th March-13th March 1980

Prof. Dr. Fua'ad Tariq Kadhim Al-Ameedi
Researcher. Ahmad Flaeih Hussain
College of Education for Human Sciences/ University of Babylon
afh-aljuboor@yahoo.com

Abstract

Jurisdictional authority in Iran is one of the important piers on which the republic is made as the constitutional competency of the jurisdictional authority comes after the the competency of the guide of the republic. It consists of two boards: the first is the board of the the constitution formulation whose tasks are to insure that the laws enacted by the consulting board are applied according to the Islamic Shree'a (principles) and to ensure that the laws enacted by the consulting board do not converse the Iranian constitution. The board of the constitution formulation. The board of the constitution formulation consists of lawyers and theologies. The second board of the jurisdictional authority is the Islamic consulting board which represents all the Iranian people and its authority is to watch the work of the executive authorities.

المقدمة

تعد السلطة التشريعية في إيران من الركائز الأساسية التي بنيت عليها الجمهورية إذ تاتي الصلاحيات الدستورية للسلطة التشريعية بعد صلاحيات مرشد الجمهورية، وهي تتكون من مجلسين، الاولى مجلس صياغة الدستور وتقع على عائق هذا المجلس مهمتين الاولى ضمان عدم مخالفة القوانين التي تصدر من مجلس الشورى الإسلامي الشريعة الإسلامية، والثانية ضمان القوانين التي تصدر من مجلس الشورى عدم مخالفة الدستور الإيراني، ويتكون مجلس صياغة الدستور من فئتين الاول رجال دين والثاني حقوقيين، أما المجلس الثاني للسلطة التشريعية هو مجلس الشورى الإسلامي إذ يمثل هذا المجلس جميع طبقات المجتمع الإيراني وله صلاحيات واسعة تتمثل أهمها مراقبة عمل السلطة التنفيذية والمصادقة على جميع الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الخارجية.

جاءت الانتخابات الأولى لمجلس الشورى من عمر الجمهورية بعد أجراء أول انتخابات لرئاسة الجمهورية أذ تمكن أبو الحسن بني صدر من الفوز بمنصب رئاسة الجمهورية ويعد هذا نصراً لليبراليون، وجاء الدور لانتخابات مجلس الشورى، قامت الأحزاب والمنظمات السياسية العمل من أجل الفوز بعدد أكبر من المقاعد، وعمل مجلس الثورة الذي كان يحكم البلاد قبل تأسيس الحكومة الشرعية بإصدار قانون الانتخابات بمرحلتين، ونتيجة لهذا القانون ظهر الخلاف بين فئتين الاولى الإسلاميون الذي مثلهم عدد من الأحزاب ومنهم الحزب الجمهوري الإسلامي الذين أيدو القانون، والثاني الليبراليون ومثلهم عدد من الأحزاب ومنهم الجبهة الوطنية ومنظمة مجاهدي خلق الذين عارضون القانون خوف حذف أصواتهم وتزوير الانتخابات لصالح التيار الإسلامي، وبعد العديد من الاعتراضات تم أجراء الانتخابات بمرحلتين وتمكن التيار الإسلامي بفوز بالعدد الأكبر من مقاعد مجلس الشورى وبدء يفرض سيطرته على الجمهورية الإيرانية الإسلامية.

تناول البحث مقدمة وأربع مباحث، حمل المبحث الأولى عنوان (مجلس صياغة الدستور) والثاني عنوان (الصلاحيات الدستورية لمجلس الشورى الإسلامي) والثالث عنوان (أراء الأحزاب والمنظمات السياسية بشأن طريقة انتخابات مجلس الشورى الإسلامي) والرابع عنوان (مراحل الانتخابات)، وخاتمة.

وتم استخدام في هذا البحث عدد من المصادر المتنوعة مثل الكتب الوثائقية الإيراني والرسالة الجامعية كذلك استخدام عدد من الكتب الفارسية وتناول البحث عدد من الكتب العربية وعدد من الصحف الفارسية كصحيفة اطلاعات وصحيفة كيهان والمجلات باللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: مجلس الحكماء، الليبراليون، الإسلاميون، الثورة البيضاء، مجلس صيانة الدستور، مجلس الشورى الإسلامي، مرشد الجمهورية، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية

المبحث الاول: مجلس صيانة الدستور

يعد مجلس صيانة الدستور المكون الثاني للسلطة التشريعية بعد السلطة التنفيذية، وفكرة أنشاء هذا المجلس مستمد من فكرة مجلس الحكماء الذي تأسس بمناسبة الثورة الدستورية عام 1906[1] من بعض رجال الدين[2]للتثبيت من عدم تعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ثم تهمش بعد الثورة البيضاء عام 1963[3] واهم وظائف المجلس هي صيانة الدستور، إلا أن الجوهرة في الواقع هي صيانة الأحكام الإسلامية وضمان نفوذها، إذ نص الدستور على أن تكون الموازين الإسلامية أساس جميع القوانين، وهذا ما يفسر ازدواجية التركيبة الدينية القانونية للمجلس[4].

من أجل ضمان عدم مخالفة مجلس الشورى للقوانين الإسلامية، فقد ورد في الدستور الإيراني، تشكيل مجلس صيانة الدستور، وأن قرارات مجلس الشورى لأتكون معتبرة ورسمية إلا بعد تأييدها من قبل مجلس الصيانة كما ورد في الدستور الإيراني ما ذكرته المادة (91) بهذا الشأن **(يتم تشكيل مجلس باسم مجلس صيانة الدستور بهدف ضمان ومطابقة ما يصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي من أحكام إسلامية)**[5] يتكون المجلس صيانة الدستور من (12) عضواً (6) منهم من المجتهدين من علماء الحوزة العلمية، يعينهم مرشد الجمهورية الإسلامية، إما الأعضاء (6) الآخرين من الحقوقيين وخبراء في القانون، ينتخبهم مجلس الشورى من قائمة يتم ترشيحهم من قبل رئيس السلطة القضائية[6] تكون المهمة الرئيسة للمجلس هي مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى مع الأحكام الإسلامية والدستور والمجلس الرقابي على أعمال وممارسات مجلس الشورى الإسلامي وإذا رأى مجلس صيانة الدستور أن ما يصدر من مجلس الشورى من قرارات لا تتوافق مع أحكام الإسلام والمذهب الرسمي للبلاد يقوم بإعادتها إلى مجلس الشورى، كما أن مجلس صيانة الدستور هو الجبهة الوحيدة المؤهلة لتفسير مبادئ الدستور[7].

(1)- الثورة الدستورية: اندلعت الثورة الدستورية في إيران عام1906 ونتج عنها إصدار الشاه مظفر الدين دستور عام 1906، تحت ضغط الشعب ، وأذيع بتاريخ 15 أب 1906، وبصدوره أصبحت إيران لأول مرة في تاريخها دولة ذات دستور، فتشكلت لجنة من العلماء، وبعض الشخصيات الليبرالية، وبعض أعضاء الحكومة، بصياغة قانون الانتخابات، وتشكيل البرلمان، وصدور الدستور الذي نص على تشكيل لجنة من العلماء الذين يتولون مراقبة التزام القوانين بالشريعة الإسلامية، للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد حربي ، تطور الحركة الوطنية في إيران من سنة 1890 حتى سنة 1953، مطبعة دار الثورة، د.م، 1972، ص ص10-14.

(2)- محمد عبد الرحمن يونس ألعبيدي، تركيبة النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، السنة الرابعة، العدد9، 2008، ص204.

(3)- الثورة البيضاء: وهي الثورة الإصلاحية التي إطلاقها رضا بهلوي عام 1963، وجاء في بنودها ، الإصلاح الزراعي، وحق المرأة في التصويت، ومنع الحجاب وغيرها من السياسات التي رأتها الحوزة مخالفة لروح الإسلام وحق الملكية، لهذا واجهتها الحوزة باعتراضات شديدة اللهجة، ادت الى صدامات عنيفة بين الشاه محمد رضا والقوى الدينية، حيث تصدت قوات الأمن لمظاهرات الشعب الساخطة على الثورة البيضاء، وراح مئات الضحايا لهذه المظاهرات بين قتيل وجريح، ونتيجة إلى اتهام الإمام الخميني بالتحريض لهذه المظاهرات وانتقاده للشاه محمد رضا تم اعتقاله مع عدد من العلماء وطلاب الحوزة العلمية ، والجامعات الدينية، للمزيد من التفاصيل، ينظر:حازم عبد الغفور خماس الدليمي ، سقوط النظام الملكي في إيران وأثره على الأمن القومي العربي، أطروحة دكتوراه، غير منشوره، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005، ص ص 59-62.

(4)- نيفين عبد النعيم، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيراني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 ، ص109

(1)- أمير صادقي نشاط، المعالم العامة للنظام الإسلامي في إيران، ترجمة، رعد هادي جبارة، مؤسسة الهدى للنشر والتوزيع، د.م، 2010، ص38.

(6)- John H.Lorentz، Historical Dictionaries of Lanham، Maryland Toronto Plymouth، UK ، London ، 2007، P.378.

(7)- عبد الرزاق خلف محمد الطائي، النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، مجلة دراسات إقليمية ، السنة 9، الموصل، العدد30، د.ت، ص ص287-288.

تستمر مدة المجلس ست سنوات ينتهي عمل نصف أعضاء المجلس من العلماء بعد نصف المدة (3) سنوات عن طريق القرعة، ويختار المرشد محلهم (3) آخرين، ونفس الشيء بالنسبة إلى الخبراء القانونين، وبعد انتهاء مدة المجلس (6) سنوات ينتخب مجلس الشورى ستة من الخبراء[1].

تتمثل المهام والصلاحيات التي يقوم بها المجلس كالاتي.

1- النظر في القوانين والتشريعات التي تصدر من مجلس الشورى الإسلامي والتحقق من مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ويتولى ذلك الفقهاء في المجلس، أما فيما يخص عدم تعارضها مع القوانين والتشريعات ببنود الدستور بشكل عام، يكون عن طريق الحقوقيين في المجلس.

2- حضور جلسات مجلس الشورى في الحالات الطارئة للمساعدة في عملية صدور التشريعات[2].

3- تلقى جميع ما يصادق عليه مجلس الشورى من قرارات تذهب إلى مجلس الصيانة، يكون البت فيها في مدة عشر أيام، فإذا ما وجد فيها مجلس صيانة الدستور مخالفة يتم إعادتها إلى مجلس الشورى لإعادة النظر وإلا أصبح ساري العمل بها، علما بأنه يجوز لمجلس الصيانة أن يطلب من مجلس الشورى تمديد مدة عشرة أيام أن وجدها غير كافية.

4- شرح وتفسير الدستور بعد المصادقة ثلاث أرباع مجلس صيانة الدستور.

5- الإشراف على الانتخابات الرئاسية وغيرها والاستفتاء العام[3].

يكون حضور أعضاء مجلس صيانة الدستور بطريقتين كالاتي.

1- الحضور الإلزامي – هنالك ثلاث حالات يكون فيها حضور أعضاء مجلس الصيانة فيها إلزامياً وهي .

أ- عند عقد الجلسات بصورة غير علنية.

ب- حين مناقشة المشاريع واللوائح الفورية.

ج- عند أداء مراسيم القسم من قبل رئيس الجمهورية.

2- الحضور الاختياري – أعضاء مجلس صيانة الدستور يمكنهم الحضور اختيارياً بهدف الإسراع في العمل وسماع المداولات والنقاشات بخصوص اللوائح والمشاريع والقوانين[4].

في الدورة الأولى لمجلس الصيانة (1980-1986)فقد تم اختيار فقهاء الدورة بتاريخ 21 اذار 1980، من قبل المرشد وهو الإمام الخميني حسب ما نص عليه الدستور الإيراني، وكان العلماء هم.

1- لطف الله صافي الكلبايكاني

2- احمد جنتي.

3- عبد الرحيم ربأني الشيرازي.

4- مهدي كني.

5- يوسف صانعي.

6- غلام رضا رضوائي[5]

إما الحقوقيين.فقد تم اختيارهم من قبل رئيس السلطة القضائية محمد حسين بهشتي هم.

(1)- نصيب عتيقة، النظام السياسي في إيران، رسالة ماجستير، غير منشوره ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 2008، ص18.

(2)- محمد عبد الرحمن يونس، تركيبة النظام السياسي في جمهورية الإسلامية، ص205.

(3)- نيفين عبد المنعم، الصدر السابق، ص117.

(4)- فاطمة نظرى كهره، بني صدر از ظهورتا سقوط، مركز اسناد انقلاب اسلامي، تهران، 1391، ص193.

(5)- روزنامه، اطلاعات، مورخه 30فروردين1958.

1- محمد صالحي.
2- كودرز افتخار جهرمي.
3- محسن هادوي.
4- مهدي هادوي.
5- علي اراد.
6- حسين مهريور[1]

المبحث الثاني: الصلاحيات الدستورية لمجلس الشورى الإسلامي.

أسندت الجمهورية الإيرانية الإسلامية السلطة التشريعية إلى مجلس الشورى الإسلامي، بناءًا على مقترح تقدم به هاشمي رفسنجاني والذي يعني الالتزام بالتعبير الإسلامي المتعلق بوجود هيئة يمكن أن تصف أعضائها بأهل الحل والعقد والنخبة التي يرضى عنها الشعب التي تكون مهامها رقابة منع المقترحات التي تخرج عن ثوابت الإسلام والتي يأخذ عملها طابع العمل التشريعي، بمعناه الالتزام بالدستور الإسلامي، أمّا الرقابة على المرشحين فيه تتجه على منع الترشيح لكل المعادين للنظام الإسلامي القائم والذين أكتسب الشرعية عبر الثورة الإسلامية والاستفتاء على القوانين الإسلامية التي وضعتها لتنظيم الحياة في إيران وعلى رأسها الدستور[2].

تتخصص المواد من (62-90) في الفصل السادس المعنونة (السلطة التشريعية) من الدستور الإيراني بوضع الإطار التنظيمي المتصل بعمل مجلس الشورى من حيث القواعد الانتخابية وعدد الأعضاء وطبيعة المداولات والصلاحيات، وفي هذا السياق نص الدستور، أن نواب المجلس ينتخبون بالاقتراع السري لمدة أربع سنوات[3]مع التأكيد على ضرورة انتخاب الدورة الجديدة قبل انتهاء الدورة السابقة حتى لا تبقى البلاد بدون مجلس شورى، يتألف مجلس الشورى الإسلامي من (270) نائب مع مراعاة زيادة عدد النواب بواقع عشرين نائب لكل عشر سنوات بحسب التغير الديمغرافي والسياسي في البلاد، كما أعطى الدستور حق المشاركة للأقليات غير المسلمة ومنها الأقلية الزرداشية التي مثلها نائب واحد في مجلس الشورى أما الأقليات اليهود والمسحيين والآشورين والكلدانين فيشتركون بنسبة انتخاب نائب واحد فقط بينما ينتخب المسيحيون الأرمن في الشمال والجنوب نائباً لكل منهم بشكل منفصل عن الآخر[4].

وتتم إدارة شؤون البلاد من قبل مجلس الشورى والخاص بالبرامج الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والصحية والثقافية والتعليمية وسائر الخدمات مع ملاحظة المتطلبات المحلية[5].

الدستور الإيراني يحدد شروط الناخب والمنتخب وحدد وظائف المجلس بالأمور ودرجات تسلسلها الإداري، وعلى كل نائب أن يدرك أن عليه المحافظة على الوحدة الوطنية وأرض الوطن ورعاية نظام الجمهورية الإسلامية وعلاقاتها المباشرة بالحكومة المركزية[6].

مجلس الشورى يتولى الإشراف المباشر على إعداد وتنفيذ برامج الأعمار والرفاهة الاجتماعي الذي يميز التعاون فيما بينهم[7].

(2)- الصحيفة نفسها، مورخه 28 تير1359
(2)- غضنفر أركان أبادي، الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الحضارة للتنمية الفكر الإسلامي، ط2، بيروت، 2013، ص ص453-456.
(3)- نيفين عبد النعيم، المصدر السابق، ص109.
(4)- ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، العربي للنشر والتوزيع، د.م، 2012، ص97.
(5)- منشورات السفارة الإيرانية سوريا، الثورة الإسلامية الإيرانية إرادة تغيرية- وعطاء أنساني، د.ط، دمشق، 1985، ص84
(6)- المصدر نفسه
(7) - المصدر نفسه.

وينص الدستور الإيراني أن أعضاء مجلس الشورى من الأشخاص الذين يلتزمون بمبادئ الإسلام، ويجب أن تتوفر في المرشح لعضوية المجلس شروط معينة، أهمها أن يحمل الجنسية الإيرانية وأن لا يقل عمر المرشح عن 25 سنة ولا يزيد عن 85 سنه، وأن يكون مؤمن بمبادئ الثورة الإيرانية[1] وأن تكون السيرة الذاتية للنائب خالية من الانحرافات الأخلاقية، ويجيد القراءة والكتابة ويتعين على المرشحين الحصول على أغلبية مطلقة أي ما يزيد على 50% من عدد الأصوات، وفي حال عدم تحقيق الأغلبية المطلقة فأن المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات يتنافسون في الدورة الثانية من الانتخابات[2].

يشرف المرشد على مجلس الشورى بحكم منصبه ويكون دور المجلس دراسة مناقشة كافة شؤون البلاد وقد نصت المادة (76) من الدستور الإيراني، أن يقوم المجلس بتدقيق والبحث في شؤون البلاد كافة[3].

أما بالنسبة إلى صلاحيات مجلس الشورى في الدستور كالاتي:

1- من حق المجلس أن يسن القوانين في القضايا كافة ضمن الحدود المقررة في الدستور، لكن لا يحق أن يسن القوانين المغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد وللدستور.
2- مناقشة المشاريع والقوانين والاقتراحات والتعديلات التي يقدمها النواب بخصوص اللوائح القانونية التي تودي إلى خفض العائدات العامة أو زيادة الأنفاق العام بشرط أن تتضمن طريقة تعويض العائدات وتأمين الزيادة في الأنفاق.
3- يهتم التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد ويلاحظ على هذه المادة أنها شديدة الاتساع لأنها من الناحية النظرية تطلق يد مجلس الشورى على كل شيء.
4- الإشراف على منع الأجانب حق تأسيس شركات والمؤسسات في مجال الصناعة والتجارة والزراعة والمعادن كذلك توقيف الخبرات الأجنبية إلا في الحالات الفردية، ويرى البعض أن هذه المادة مثلت عقبه رئيسة أمام فتح الباب في إيران للاستثمارات الأجنبية.
5- التحقيق في الشكاوي المرفوعة له حول طريقة عمل السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ومطالبة السلطتين الأخيرتين بالرد وإعلان النتيجة في مدة مناسبة[4].
6- مناقشة خطط وجداول أعمال الحكومة للمصادقة عليها، ومناقشة أي جداول وأعمال مقدم من 15 عضواً من أعضاء مجلس الشورى.
7- المصادقة على جميع المعاهدات والبروتوكولات والعقود والاتفاقيات من الجهات الخارجية.
8- الموافقة أو الرفض على طلب الحكومة بإعلان أحكام الطوارئ لمدة لأتزيد عن (30) يوم[5].
9- المصادقة على نقل ملكية العقارات والأموال الحكومية التي تعد من المباني الأثرية والآثار التراثية.
10- مساءلة رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء شريطة إلا يقل عدد الأعضاء الراغبين في المسائلة السلطة التنفيذية عن ربع أعضاء مجلس الشورى.
11- استجواب رئيس الجمهورية من قبل ثلث النواب على الأقل ويكون مكلف بحضور الجلسة في مدة أقصاها شهر من طرح الاستجواب فإذا صوت أكثرية الثلثين من النواب على عدم كفاءة رئيس الجمهورية فأن ذلك يرفع للمرشد للاطلاع بالأمر واتخاذ القرار بعزل رئيس الجمهورية[6].

(1)- عبد الرزاق خلف محمد الطائي، المصدر السابق ص287.
(2)- جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط2، الإمارات، 1998، ص95.
(3)- عدنان حسين ابو ناصر، الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، انجازات وانتصارات متواصلة عن طريق التقدم والتنمية، د، م، دمشق، 2007، ص76.
(4)- نيفين عبد المنعم ، المصدر السابق، ص ص111-112.
(5)- نصيب عتيقة، المصدر السابق، ص18.
(6)- مدحت أحمد حماد وآخرون، إيران جمهورية إيرانية ام سلطة خمينية، سلسلة العلوم الاجتماعية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2010، ص ص76-77.

يتبين لنا من خلال الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها مجلس الشورى، فأنه يعد من المؤسسات الدستورية الفاعلة في عملية صنع القرار ضمن النظام السياسي الإيراني وتتأثر قوة هذا المجلس بعوامل منها الثقل السياسي لتيار الأغلبية فيه وموقف المرشد منه وعلاقته بمجلس صيانة الدستور[1].

يعقد مجلس الشورى بشكل علني وتنتشر تفاصيل الجلسة عن طريق الإذاعة والجريدة الرسمية لغرض اطلاع الرأي العام[2] وعلى صعيد آخر يلزم الدستور المجلس بعلانية الجلسة، ويسمح له بجعلها سرية حفاظا على أمن البلاد بموجب طلب من رئيس الجمهورية أو أحد من الوزراء أو عشر نواب من مجلس الشورى، ثم يضبط مضمون اللوائح والتشريعات المصادقة عليها في تلك الجلسة، باشتراط حضور ثلاث أرباع النواب وحضور أعضاء مجلس صيانة الدستور، ونشرها لاحقاً بعد زوال الضرورة، كذلك يحق إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء والمستشارين من حضور الجلسات العلنية و يحق لهم الحضور في الجلسات السرية إذا رأى ذلك ضرورية[3].

تكون عملية أجراء إحصاء سكاني كل عشرة سنوات، للنظر في منح الدوائر مقاعد من عدمه ويخصص مقعد واحد لكل 15000 نسمة، وتحوز العاصمة طهران على أكبر عدد من المقاعد، وعلى غرار المؤسسات البرلمانية الأخرى يوجد بالمجلس هيئة محكمة ذات نفوذ كبير تتكون من(12)عضواً هم رئيس البرلمان ونائبيه، وثلاث مفوضين، وستة أمناء سر، ويقوم النواب بانتخاب الهيئة، وتمارس الهيئة صلاحيات بالنظر في قبول مقترحات النواب من أجل عرضها على مجلس الشورى، وإمكانية وضع اقتراحات على جدول الإعمال من عدمه، وتتأثر عملية المناظرات التشريعية إلى حد كبير تبعا للفئة التي تسيطر على هذه الهيئة، وتعكس الهيئة مدة التحالفات الحزبية في داخل مجلس الشورى الإسلامي[4].

المبحث الثالث –أراء الأحزاب والمنظمات السياسية بشأن طريقة انتخابات مجلس الشورى الإسلامي

أن تشكيل مجلس الشورى الإسلامي على أساس بناء المؤسسات في الجمهورية الإيرانية والذي يشكل احد السلطات الثلاثة الحاكمة وتتفق جميع التيارات السياسية في إيران أن مجلس الشورى أهم مفصل في اتخاذ القرارات المهمة والمعبر عن الحكومة الإيرانية، على أساس القوانين السائدة في البلاد ولاسيما الدستور واستناداً لما تقدم بدء تنافس مجموعة من الأحزاب والمنظمات السياسية من أجل الفوز في انتخابات الدورة الأولى، وقد نشرت الصحف يوم 22 شباط 1980 انطلاق الحملة الدعائية للانتخابات بتنافس(1900) متنافس لمجلس الشورى[5].

منذ أن دار الحديث عن انتخابات مجلس الشورى طرح مجلس الثورة حديث بخصوص كيفية وطريقة أجراء الانتخابات وكان التيار الإسلامي يملك الأكثرية في مجلس الثورة وبعد ثلاث اجتماعات من النقاشات عن كيفية أجراء الانتخابات، صادق مجلس ثورة على القانون الذي تجري بموجبة الانتخابات بمرحلتين، اي أن كل نائب يجب أن يحصل في المرحلة الأولى على عدد معين من الأصوات، واذا لم يحصل على الأصوات الذي تأهله في المرحلة الأولى يجب عليه أن يتنافس في المرحلة الثانية مع سائر المرشحين، الذي يبلغ ضعف عدد المرشحين المنتخبين، وكان التيار الإسلامي يؤكد على هذا المشروع، بالمقابل كانت سائر الأحزاب والمنظمات السياسية الأخرى تطالب بإلغاء هذا القانون وحصر الانتخابات في مرحلة واحدة، وكانت الأحزاب الرافضة إلى هذا القانون منظمة مجاهدي خلق، الجبهة الوطنية، حركة تحرير إيران، حزب توده، كذلك كان عدد من الشخصيات السياسية رفضت هذا القانون منهم أبو الحسن بني صدر، مهدي بأزرگإن، محمد تقي شريعتي، صادق قطب زادة[6].

(4)- محمد عبد الرحمن يونس، تركيبة النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ص203.
(2)- محمد عبد الرحمن يونس، تركيبة النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ص 204.
(3)- نيفين عبد المنعم، المصدر السابق، ص112.
(4)- جمال سندي السويدي، المصدر السابق، ص95.
(5)- غلام رضا خواجة، قايت سياسي وشبات سياسى(جمهورية إيران الإسلامية)، مركز اسناد انقلاب اسلامي، تهران، 1380، ص50.
(6)- عباس شادلو، از پيوزى تا تحكيم انقلاب اسلامي، چاب دوم، نشر زوراء، تهران، 1388، ص177.

فقد كان هناك مظاهرات في مناطق مختلفة من إيران ومنها طهران وأصفهان لأنصار منظمة مجاهدي خلق والجبهة الوطنية ومنظمة فدائي الشعب وبعض القوى السياسية، كذلك كانت الاحتجاجات عن طريق التلفاز والصحف معبرين عن معارضتهم لهذه الطريقة في الانتخابات، وعلى الرغم من الاعتراضات الشديدة على هذا القرار لم يعر مجلس الثورة لمثل ردت الفعل القوية في الشارع الإيراني وابلغ الدوائر الرسمية العمل في الانتخابات القادمة بمرحلتين[1].

كذلك جرى الاعتراض على القانون الثاني وهو يجب أن تكون الانتخاب على أساس المناطق أي لكل منطقة مندوب واحد، وأن يكون أساس الترشح المناطق وليس من حق المرشح أن يكون لجميع المناطق، ويجب أن تتوفر فيه مواصفات خاصة، وجرى تقسيم المناطق وفق الخطة الموضوعة للانتخابات، لقد لاقى هذا القرار اعتراض أيضاً من قبل الأحزاب والمنظمات المعارضة، إلى التيار الإسلامي، ودعوا أن هذا القرار خارج حدود الديمقراطية الحقيقية، ويجعل المرشحين محددين على المناطق، وادعوا أن مثل هذا القرار يرجع إلى عهد الشاه البهلوي وهذا غير صحيح[2].

قامت القوى السياسية المعترضة على القانون الانتخابي باحتفالية في شهر شباط 1980 في جامعة طهران، لمناقشة القانون الجديد وسبل معالجة ذلك القانون، وجرى الاجتماع في أجواء مملوءة بالتشنج، وأثناء الاجتماع جرت مشاجرات مابين أنصار التيار المعارض إلى القانون والتيار المؤيد إلى القانون، واستخدم فيها السلاح الأبيض الذي أدى إلى جرح العديد من الناس في هذه الحادثة، وجرت الفوضى في العديد من مناطق البلاد وقيام المظاهرات مره أخرى، فدعا وزير الداخلية آنذاك هاشمي رفسنجاني الأحزاب المعترضة على القانون طرح اعتراضهم بشكل رسمي ولا داعي إلى الإعمال التي من شأنها تعيق تقدم البلاد في هذه المرحلة الحساسة والجلوس على طاولة الحوار[3].

وكان البعض من المعارضين على أجراء الانتخابات على مرحلتين أسباب، فمجاهدي خلق، يرجع إلى سببين الأول أن هذا القرار جاء لمنع دخول العناصر الثورية إلى مجلس الشورى، والآخر أن الأشخاص الذين لم يفوزوا في المرحلة الأولى سوف يفوزون في المرحلة الثانية عن طريق التزوير، كذلك رفضت بعض التيارات الانتخابات على مرحلتين خشية من عدم حصولهم على أصوات لا تأهلهم إلى الوصول لمجلس الشورى بمقارنة مع بعض الشخصيات الإسلامي، والخشية من حذف أسمائهم بعد الفوز من قبل الجهات التي تسيطر على مؤسسات الحكم، وعلى العكس من هذه المعارضة كانت بعض الأحزاب والمنظمات تؤيد أجراء الانتخابات على مرحلتين منها الحزب الجمهوري الإسلامي، وجماعة العلماء المجاهدين، وجميع التنظيمات المؤيدة إلى التيار الإسلامي راغبة بأجراء الانتخابات على مرحلتين، تمسك التيار الإسلامي بمرحلتين هو الخشية من صعود بعض الأشخاص من التيارات الأخرى إلى مجلس الشورى على الرغم من حصولهم على أصوات قليلة، وبالتالي سيكون لهم تأثير في أجواء مجلس الشورى، وكان رأي علي أكبر معين أجراء الانتخابات دورتين يعطي ثقة إلى الشعب وقريب إلى الديمقراطية الحقيقية لأنه يعطي فرصة أكبر للوصول إلى مجلس الشورى، أما عباس شيباني فقد عبر الإفراد الذين لديهم شعبية سوف يفوزون سواء في الدورة الأولى أو الثانية، بهشتي أعطاء فرصة إلى الشعب لانتخاب الأشخاص الذين لديهم ثقة الشعب ولديهم الشخصية لاتخاذ القرارات في مثل هذا المنصب الحساس[4].

ويبدو أن اضطراب الأوضاع السياسية في إيران جعلت حماسة الجماهير قد قلت عما كانت عليه قبل، كما زاد الصراع بين الأحزاب السياسية المختلفة فتسابقت لدخول مجلس الشورى مما أضطر الإمام الخميني أن يوجه نداء إلى الشعب الإيراني قبل الانتخابات بشهر تقريباً جاء فيه:**(اطلب منكم بكل تواضع أن تتفقوا قدر الإمكان على انتخاب الأشخاص وأن تركزوا على الإسلاميين الملتزمين غير المنحرفين عن الصراط الإلهي المستقيم وأن تفوضوا مصير الإسلام والبلاد إلى أيدي المؤمنين**

(1)- مجيد سائلى كرده ده، شورای انقلاب اسلامی، مركز اسناد انقلاب اسلامی، تهران، 1379، ص231.
(2)- مجيد سائلى كرده ده، المصدر السابق، ص232.
(3)- مؤسسة مطالعات ويژهشهای سياسي، سازمان مجاهدين خلق بيدايى تا فرجام (1344-1384)جلد اول، چاب سوم، تهران، 1384، ص471.
(4)- مؤسسه مطالعات ويژوهشهای سياسي ، سازمان مجاهدين خلق پيدايى تا فرجام(1384- 1344)، ص475.

بالإسلام والجمهورية الإسلامية والدستور اطلب منكم إلى حين تشكيل مجلس الشورى الإسلامي الذي يحل محله حالياً مجلس الثورة أن تدعموا مجلس الثورة الإسلامي وأعضاءه الذين يعتبرون خداماً للإسلام والشعب ويحضون بتأيدي)[1].

تقدمت في هذه الانتخابات أربع تحالفات رئيسة، يتقدمها قائمة انتخابية للتيار الإسلامي والائتلاف الكبير، وائتلاف الجماعات المتحدة، ومرشحي الثورة والتقدم، ومكتب تنسيق رئيس الجمهورية.

1- الائتلاف الكبير – الذي ضم الأحزاب والتجمعات التالية، الحزب الجمهوري، ومنظمة مجاهدين الثورة الإسلامية، ومنظمة فجر الإسلام، والجمعية الإسلامية للمعلمين الإيرانيين، ومنظمة المرأة المسلمة، ومؤسسة الهادي، والجمعية الإسلامية لمنطقة شهرري، هذه من جهة ومن جهة أخرى دخلت جماعة العلماء المجاهدين الانتخابات في قائمة الحزب الجمهوري الإسلامي بعد أجراء المفاوضات مع الحزب الإسلامي وانتهت المفاوضات قبل ثلاثة أيام من أجراء الانتخابات تمخضت عن دخول جماعة العلماء في القائمة الانتخابية الموحدة مع التيار الإسلامي، وكانت المفاوضات قد نتج عنها قيام الحزب الجمهوري بحذف سبعة من مرشحيهم وجماعة العلماء ستة من مرشحيهم في القائمة في مدينة طهران، وتم توقيع هذا الأتفاق بتاريخ 11 اذار1980، من قبل علي خامنئي من جانب الحزب الجمهوري، ومهدي شاه أبادي[2]من جانب جماعة العلماء المجاهدين وآخر يمثل الجماعة السداسية المؤتلفة معهم، وكان الشخص الوحيد الذي دخل قائمة الحزب الجمهوري الإسلامي من حزب الجبهة الوطنية هو علي اكبر معين، ضمت هذه القائمة كافة الشخصيات السياسية في طهران التي كان لها ثقل سياسي في مدة ما بعد الثورة[3].

2- ائتلاف الجماعات المتحدة- يتكون هذا التحالف من الجبهة الوطنية وحركة تحرير إيران، على هامش انتخابات مجلس الشورى الإسلامي كان هناك تحالف مابين الجبهة الوطنية وحركة تحرير إيران لخوض الانتخابات المقبلة، كان هناك خلاف حاد مابين أعضاء الجبهة الوطنية وكان الخلاف مابين داريوش فروهر وكريم سنجابي على زعامة الجبهة وكيفية خوض الانتخابات، وعلى قضية زعامة الجبهة الوطنية وبسبب هذا النزاع شكل مجلس شورى لقيادة الجبهة في الانتخابات التي أعقبتها ولكن بعد انتهاء المرحلة الثانية من الانتخابات انهارت الجبهة الوطنية، وأقصي كريم سنجابي من زعامة الجبهة، أما بخصوص حركة تحرير إيران فهي الأخرى لم تكن أفضل حال من الجبهة، فقد كان هناك العديد من الخلافات مابين أعضاء الحركة بحيث لم تستطع الحركة خوض الانتخابات كحركة قوية متماسكة، وقام الحزبان بالاتفاق على خوض الانتخابات بقائمة انتخابية واحدة، وتم تسمية هذا التحالف(ائتلاف الجماعات المتحدة)وكانت هذه القائمة مدعومة بعدد من الشخصيات المهمة في البلاد مثل مهدي بأزرگإن رئيس الوزراء السابق، وكريم سنجابي، ومحمد تقي، وموسوي سنجابي[4].

3- مرشحي الثورة والتقدم- تعد منظمة مجاهدي خلق من المنظمات السياسية التي لها ماضي سياسي جيد في زمن الشاه محمد رضا بهلوي، ولكن جوبهت بفشل في عمليتين انتخابيتين سابقتين في الحكومة المؤقتة، الأولى كانت في انتخابات مجلس الخبراء في 18 آب 1979والثانية في انتخابات رئاسة الجمهورية في 26 كانون الثاني 1980، بحيث لم تحصل على مقعد واحد من أعضاء مجلس الخبراء، ولم تتم الموافقة على زعيم المنظمة مسعود رجوي في خوض انتخابات

(1)- مؤسسه نشر اثار الامام خميني، صحيفة الامام، جلددوازدهم، الانتخابات البرلمانية خوري، تهران، 1359/11/21، ص 127.

(2)- حجة الإسلام والمسلمين مهدي شاه أبادي: ولد في مدينة قم المقدسة عام 1930، درس الابتدائية والمتوسطة في مدينة طهران، ثم توجه للدراسة في الحوزة العلمية لتحصيل العلوم الدينية ، دخل العمل السياسي عام 1963 أثناء الثورة البيضاء، وعندما نفي الإمام الخميني إلى مدينة النجف الأشرف عام 1965 سافر مهدي أبادي إلى النجف الأشرف لإكمال دراسة في حوزة النجف على يد الإمام الخميني، وعاد الى إيران عام 1976، سجن بسبب نشاطه السياسي بتهمة التأمر على النظام البهلوي، إطلاق سراح عام 1978، يعد من ابرز أعضاء العلماء المجاهدين، بعد انتصار الثورة الإيرانية أصبح ممثل عن أهالي طهران في مجلس الشورى الإيراني عام 1980، للمزيد من التفاصيل، ينظر: فاطمة نظرى كهره، المصدر السابق، ص196.

(3)- روزنامه، كيهان ، شماره 10988، مورخه 15اردیبهشت1359.

(4)- عباس شادلو، المصدر السابق، ص ص181-182.

رئاسة الجمهورية كمرشح للرئاسة، وعلى هامش الانتخابات عملت المنظمة على تأسيس قائمة انتخابية مع بعض الشخصيات والفئات الصغيرة الأخرى بائتلاف سمي(مرشحي الثورة والتقدم)ولم يكن هناك اي نقطة مشتركة بين المرشحين هذه القائمة مع التيارات والأحزاب السياسية الأخرى، وكان أغلب أعضاء القائمة من عناصر المنظمة والعناصر السابقة لحزب التحرير[1].

4- مكتب تنسيق رئيس الجمهورية- كان هذا المكتب تابع إلى رئيس الجمهورية أبو الحسن بني صدر، عمل على تكوين قائمة انتخابية لخوض انتخابات مجلس الشورى الإسلامي، وكان أبي الحسن بني صدر لديه طموح من أجل الحصول على الأغلبية في داخل أروقة مجلس الشورى، وقام مكتب التنسيق على تكوين قائمة انتخابية والدخول في الانتخابات كحركة سياسية، وسعى ابي الحسن بني صدر لضم بعض الشخصيات المعتدلة بالإضافة إلى العناصر التي كانت تحظى بقاعدة جماهيرية واسعة من التيارات الإسلامية والتيارات الليبرالية وبعض الشخصيات الوطنية التي كان لها ثقل في الشارع الإيراني، وعمل أبي الحسن بني صدر على عدم ضم زعيم مجاهدي خلق مسعود رجوي الشخصية البارزة في داخل المنظمة، وهذا ما يدل على حرص أبي الحسن بني صدر على ديمومة علاقة مع الإمام الخميني والحزب الجمهوري الإسلامي والذي كان يعد مسعود رجوي منبوذ من التيار الديني الإيراني[2].

تعد هذه الانتخابات أول انتخابات لمجلس الشورى الإسلامي منذ تأسيس الجمهورية في 1 نيسان 1979ومرت الانتخابات بمرحلتين.

المبحث الرابع مراحل الأنتخابات

1: المرحلة الأولى (13 آذار 1980)

بعد بضع أسابيع من النقاشات حول كيفية أجراء الانتخابات وبعد أن تم الاتفاق على ضوء مشروع تقدم به مجلس الثورة وعلى الرغم من المعارضة الواسعة لمختلف التيارات والأحزاب، فقد تقرر أجراء انتخابات المرحلة الأولى لمجلس الشورى الإسلامي، بتاريخ 13 آذار 1980[3]وخاطب الإمام الخميني الجماهير الإيرانية وحثهم على الانتخابات وجاء نص البيان:**(ثمة قضية لا بد من التنبه إليها في هذه الظروف وهي قضية الانتخابات، أنها الخطوة الأخيرة التي يتحتم على شعبنا أن يخطوها بمنتهى الجدارة، ويجب على جماهير الشعب أن تلتفت إلى أنه في العهد السابق كانوا يقومون بأعمال طاغوتية للانتخابات، رغم عدم وجود انتخابات،، فانتخبوا الملتزمين بالإسلام ممن لايملون إلى الشرق ولا إلى الغرب انتخبوا الذي يسير على صراط الإنسانية والإسلام المستقيم، وآمل أن يعملوا في هذه المرحلة أيضاً بجداره وبما يرضي شعبنا ويرضينا وآمل أن ينتخب الشعب نواباً يتحلون بالأخلاق الحسنة وملتزمين بالإسلام وأوفياء لبلدهم ويقدمون الخدمة لكل البلاد)**[4].

وكانت هذه الانتخابات على غرار انتخابات مجلس الخبراء إذ كان الفوز الساحق في المرحلة الأولى حليف قائمة الحزب الجمهوري الإسلامي والأحزاب المتحالفة معه، باستثناء المناطق الانتخابية في طهران، ففي طهران تقاسم التيار الإسلامي الفوز مع الأحزاب والمنظمات السياسية الأخرى المتنافسة كحزب التحرير والجبهة الوطنية ومكتب التنسيق لرئاسة الجمهورية، إذ فاز في هذه المرحلة(30)عضواً منهم (11) مرشحاً من أعضاء لحزب التحرير والجبهة الوطنية و(9) أعضاء لمكتب التنسيق، والباقي من التيار الإسلامي التابع إلى الحزب الجمهوري الإسلامي وكانت القائمة الوحيدة التي لم تحرز أي نجاح في هذه المرحلة من الانتخابات في العاصمة طهران هي قائمة منظمة مجاهدي خلق الذي جاء زعيمها مسعود رجوي بتسلسل (38)، ولكنها استطاعت في المدن الأخرى التي كانت تشترك فيها مع القوائم الأخرى الفوز في بعض المقاعد، وكانت

(1)-المصدر نفسه، ص ص184-185.
(2)- روزنامه، كيهان ، شماره 10988، مورخه 15 اردیبهشت 1359.
(3)- محمد علي حاجي بيكى كندرى، انقلاب اسلامي در وراميں، انتشارات مركز اسناد انقلاب اسلامى ، طهران، 1383، ص391.
(4)- مؤسسه نشر اثار الامام خميني، صحيفة الامام، جلددوازدهم، الانتخابات البرلمانية خوري، تهران، 1359/12/15، ص 144.

نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات أن نسبة الموالين إلى الحزب الجمهوري الإسلامي والأحزاب المؤتلفة معه 90% من عدد النواب[1].

أثار هذا الفوز الساحق في المرحلة الأولى للتيار الإسلامي حفيظة الأحزاب والمنظمات السياسية، لهذا أصدرت منظمة مجاهدي خلق بيان في 15 آذار 1980 انتقدت فيه ما أسمته بخرق القوانين، وفي اليوم الثاني استقال داريوش فروهر من منصبه كوزير الدولة على خلفية الاعتراض على العملية الانتخابية، كما بادرة صحيفة الثورة الإسلامية التابعة إلى أبي الحسن بني صدر في 15 آذار 1980 إلى نشر قائمة من التزوير إلى الشعب الإيراني وأخيراً وفي يوم 4 نيسان 1980 وحسب آخر النتائج المعلنة فقد أعلن عن الذين حصلوا على الأغلبية في العاصمة طهران[2].

وبعد انتهاء المرحلة الأولى وإظهار النتائج، قام أنصار عدد من الأحزاب التي لم تفز في الانتخابات بإعمال شغب ومظاهرات منددين بنتائج الانتخابات في عدد من المناطق منها خرسان وطهران وأصفهان وغيرها، في وقت كانت فيه الحكومة الإيرانية منشغلة بمسألة الرهائن الأمريكيون وحدوث واقعة طبس، قاموا أنصار منظمة مجاهدي خلق باستعراض عسكري في الشوارع الرئيسة، مع رفع اللفتات والدعاية لأنتخاب زعيمها مسعود رجوي وقام عدد من الأحزاب بدعم رجوي منها حزب توده والجبهة الوطنية الذين أصدروا بياناً دعوا فيه أنصارهما بانتخاب مسعود رجوي من أجل الوحدة الوطنية[3].

أما المرشحين الذين حصلوا على أعلى أصوات في المرحلة الأولى[4]خارج العاصمة طهران فهم كما أوضحناهم في الجدول الأتي:

المرشح	عدد الأصوات	المدينة
دكتور ديسالمه	252092	مشهد
دكتور صادقي	222527	مشهد
حجة الإسلام حائري	120557	شيراز
عباس إبي ترابى	60157	قزوين
محمد شجاعي	58069	زنجان
محمد أحمد فروشاني	56429	اصفهان
محمد منتظري	53747	نجف اباد
أحمد مدني	45437	كرمانى
رضا اصفهاني	37201	وارمين
علي تقي تقوي	32181	قائنات
أحمد همني	31732	مشكين
سجاد حججى	29253	ميانه
موحدي ساوجي	26423	ساوه
عباس عباسي	26369	ميناب
عبد الكريم شرعي	25657	دراب
محمد علي حيدري	25061	نهاوند
مرتضى كتيرائي	24341	ملاير
أحمد بهشتي	23862	فسا
محمد رشيديان	23844	ابادان

(1)- عباس شادلو، المصدر السابق، ص ص185-156
(2)- فاطمة نظرى كهره ، المصدر السابق، ص198.
(3)- مجيد سائلى كرده ده، المصدر السابق، ص233.
(4)- روزنامه، كيهان، شماره 10959، مورخه 7 فروردين 1359.

إسماعيل مغزي	23453	ملاير
جراد شرافت	21288	شوشتر
محمد مجتهدي شبستري	20413	شبستر
حسن فريدون روحاني	19107	سمنان
محمد زيد بهبهاني	17944	ماهشهر
قدرت الله نجفي	17711	شهر رضا
مجيد أنصاري	14368	زرند
محمد خليلي	11876	يافت
محمد نظري	10031	نبد انكه
محمد علي تاتاري	9639	زاهدان
غلام رضا دانش	7884	اشتيان وتفرش

2: المرحلة الثانية (10 آيار 1980)

جرت المرحلة الثانية لانتخابات مجلس الشورى في ظل تزايد التراشقات والاتهامات اللفظية بين أربع تيارات متنافسة، وكان كل تيار يسعى أن تكون أهداف مجلس الشورى وفق برنامجه من خلال إقصاء التيارات الأخرى، وكان التيار الإسلامي قد وقف عائقاً إمام الأحزاب الأخرى في المرحلة الأولى وهو التيار الوحيد الذي يطمح بتحقيق ذات الفوز في المرحلة الثانية[1].

قبل بضعة أيام من انتخابات المرحلة الثانية أعلن مهدي بأزرگإن الذي شق طريقة إلى مجلس الشورى في المرحلة الأولى ممثل عن أهالي طهران دعا أنصاره إلى انتخاب مسعود رجوي وقد ذكر مهدي بأزرگإن أن السبب في دعم قائمة المنظمة مجاهدي خلق:"**أنني اعتقد أن أمور البلاد ولاسيما رقابة المجلس لاتختص لجماعة خاصة من الأمة ولا بد أن تشترك جميع الحركات والتيارات والشرائح الاجتماعية وفق القانون الأساسي للجمهورية الإسلامية وتقرير مصير الشعب**"[2][3].

وأخيراً تم أجراء المرحلة الثانية من الانتخابات في 10 آيار1980[4]وكانت تكرارً للنتائج السابقة مع بعض الاختلافات الطفيفة، إذ حققت قائمة الحزب الجمهوري الإسلامي والأحزاب المؤتلفة معه فوز باهر وهذا ماكشفته إعلان النتائج دون منازع، فتصاعده حدت معارضة للتيار الإسلامي واتهمته بتزوير الانتخابات[5]. وعلى الرغم من الدعم الذي قدمته المنظمات والأحزاب إلى زعيم منظمة مجاهدي خلق مسعود رجوي، الا أنه لم يتحسن موقفة وكتفاً بالحصول على المرتبة (21) التي حالة دون وصوله إلى مجلس الشورى، وتم انتخاب (13) عضواً من طهران في انتخابات المرحلة الثانية[6].

كان لخطباء الجمعة دور كبير في هذه المرحلة، وحرصوا على استغلال هذه المناسبة، التي كانت تغطى على الهواء وتنشر مقتطفات مطولة منها في الصحف في اليوم التالي على مطالبة الجماهير بانتخاب رموز الحزب الجمهوري الإسلامي للفوز بأغلبية في داخل مجلس الشورى فقد حصد الحزب(131)مقعد، وعلى الرغم من التراث الطويل للجبهة الوطنية ضد الشاه محمد رضا إلا أنها لم تستطع الفوز بعدد مؤثر من المقاعد إلا رموز الحركة مثل بزرگإن، يد الله سحابي، ابراهيم يزدي، وجاءت الكتلة البرلمانية لكتلة الحزب الجمهوري الإسلامي في عدد من النواب المستقلين غير المنتسبين إلى أي تيار معروف وكانوا من المؤيدين لسيطرة التيار الإسلامي على الحكم، إذ كانوا ضمن قائمة الحزب الجمهوري الإسلامي، وحصل أنصار أبي

(1)- عباس شادلو، المصدر السابق، ص189.
(2)- مقتبس من، روزنامه، كيهان، شماره10989، مورخه16اردیبهشت1358.
(3)- الصحيفة نفسها.
(4)-Glenn ،op.cit. ،56.
(5)- عباس شادلو، المصدر السابق، ص192.
(6)- روزنامه، كيهان، شماره 10989، مورخه 16 اردیبهشت 1359.

الحسن بني صدر على(20)مقعد ومثل حزب توده ومنظمة مجاهدي خلق (10) مقاعد، وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات 52%، وإثناء الانتخابات تم إلغاء (18) دائرة انتخابية في مناطق كردستان بسبب الأوضاع المضطربة في كردستان والعديد من المراكز التي تم فيها تزوير الانتخابات لصالح مجاهدي خلق، بالإضافة إلى ممثل اليهود كإحدى الأقليات الدينية المعترف بها وفق الدستور الإيراني ما أنقص عدد نواب مجلس الشورى من(270) إلى (216) عضواً[1].

أما المرشحين الذين حصلوا على أعلى أصوات في المرحلة الانتخابية الثانية[2]خارج العاصمة طهران فهم كما أوضحناهم في الجدول الأتي:

المرشح	عدد الأصوات	المدينة
عبد العلي مصحف	157757	اصفهان
محمد حسين رامشه اي	134550	اصفهان
محمد علي نجات	126493	تبريز
محمد ميلان	126467	تبريز
محمد حسين چهره	116382	تبريز
حسين يورمير غفاري	108222	تبريز
محمد علي سحابي	96502	تبريز
عطا الله مهاجران	75149	شيراز
فواد رئيسي	68853	الاحواز
محمد علي سادات	68715	تبريز
محمد حنيف	67684	تبريز
صباح زنكنه	65343	شيراز
محمد كباشي	58387	الاحواز
دادي زاده	51472	تبريز
سعيد شاهسوندي	42876	شيراز
هاشم حميدي	39992	همدان
علي أغا محمدي	37016	همدان
خليل حق نكهداري	34574	شيراز
حسين هراتي	32527	سبزوار
غلام رضا حسني	32191	اروميه
سيد جليل زادة	30188	كرمانشاه
رجب علي طاهري	26471	كازرون
محمد تقي شاهرخي	22667	خرم اباد
جعفر حميدي	21248	ارومية
بني صادقي	20707	خرم اباد
عباس حيدري	20703	بوشهر
أحمد زرهاني	18279	سردشت
عماد الدين كريمي	18156	چالوس
شكرا ذينعي	17392	بهبهان
زين العابدين رئيسي	17318	گرگان

(1)- آمل حمادة، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة، الشركة العربية للنشر و الطباعة، بيروت، 2008ص ص282- 283.
(2)- روزنامه، كيهان، شماره10959، مورخة7 فروردين1359.

أما المرشحين الذين حصلوا على أعلى أصوات في العاصمة طهران[1]فهم كما أوضحناهم في الجدول الأتي:

المرشح	عدد الأصوات	المدينة
فخر الدين حجازي	609012	طهران
حسن إبراهيم حبيبي	602699	طهران
علي أكبر معين	562480	طهران
علي خامنئي	553786	طهران
مهدي بازرگان	543909	طهران
محمد جواد حجتي كرمان	543525	طهران
محمد جواد باهنر	542840	طهران
سيد حسن ايت	531557	طهران
هادي غفاري	526256	طهران
سيد محمد موسوي خوئيى ها	492420	طهران
علي گلزاده غفوري	483731	طهران
محمد علي رجائي	474172	طهران
علي أكبر ناطق نوري	473121	طهران
علي أكبر هاشمي رفسنجاني	460039	طهران
إبراهيم يزدي	430933	طهران
مصطفى شمران	415433	طهران
أعظم علاء طالقاني	397235	طهران
عز الله سحابي	393916	طهران
محسن مشتهد شبستري	376609	طهران
گوهر الشريعة دستغيب	334696	طهران
يد الله سحابي	324466	طهران
علي أكبر ولايتي	310373	طهران
هاشم صياغان	306097	طهران
كاظم سامي	296011	طهران
محمد علي هادي نجفي	294316	طهران
حبيب عسكر اولادي	291372	طهران
عبد الحميد معا يخواه	288984	طهران
محمد توسلي حجتي	280990	طهران
فرشته هاشمي	270289	طهران
سعيد امامي همداني	265241	طهران

(1)- روزنامه، كيهان، شماره10959، مورخة7 فروردين1359.

القي مسعود رجوي بعد يوم وأحد من إظهار النتائج بيان جاء فيه اعتراضه على نتائج الانتخابات، فرد عليه رئيس الجمهورية أبو الحسن بني صدر:"**أطمأنكم على الوقوف بوجه قمع الحريات**"[1][2].

أصدر الإمام الخميني بيان إذاعي متلفز إشادة بمشاركة الشعب الإيراني في الانتخابات جاء فيه: **(قبل كل شيء أشكر مشاعر الشعب الإيراني وادعوا الجميع لننتهز هذه الفرصة القصيرة لأتحدث إليكم ببضع كلمات بالقدر المسموح لي، الكلمة الأولى تقدير مشاركتكم في التصويت، والتي يجب القول أنها مشاركة يندر مثيلها، فقد شارك ما يقارب الأربعة عشر مليونا، في حين لم يتمكن سكان المناطق الجبلية وسكان القرى النائية من التصويت، ومع ذلك شارك الشعب وأدلى بصوته، والأهم من ذلك يجب القول أنه لم يسبق له مثيل في العالم، ربما الذي ساد عمليات الاقتراع، فقد اثبت شعبنا نضجه، وبإثبات نضجه يكون قد أعلن وقوفه بوجه الأشخاص والدول التي مازالت طامعة في إيران، وأتمنى أن يكون الشعب بعد هذا حيا أيضاً، ولا يخاف إطلاقاً من ذهاب شخص أو مجيء شخص)**[3].

وفي يوم 27 أيار 1980 أصدر الإمام الخميني بيان تاريخياً بمناسبة افتتاح مجلس الشورى، وباشر المجلس عمله بعد يومين من المصادقة على نتائج الانتخابات، غير أن الخلافات السياسية في البلاد تفاقمت وتصاعدت لينعكس ذلك على مجلس الشورى وفي يوم 19 تموز 1980 تم انتخاب هاشمي رفسنجاني رئيس لمجلس الشورى الإسلامي بعد أن حصل على (146) صوتاً والسيد علي اكبر يورش[4]نائباً أولاً والسيد محمد الموسوي خوئينى ها نائباً ثانياً للمجلس وحسمت نتيجة الانتخابات لصالح التيار الإسلامي التابع إلى الإمام الخميني الأمر الذي رسم ملامح المستقبل السياسي للبلاد بحيث اتخذ المجلس في دورة الأولى العديد من الإجراءات والقرارات والشروع بعدد من القوانين التي يمكن تناولها في دراسة أخرى[5].

الخاتمة

من خلال الأطلاع على عمل السلطة التشريعية في جمهورية إيران الإسلامية وكيفية تشكيل مجلس الشورى الإسلامي يمكن استنتاج عدد من النقاط.

1- عمل الإمام الخميني على ضمان مجلس الشورى الإسلامي عدم مخالفة الإسلام والدستور الإيراني مهما كانت الميول والأتجاهات التي تفرض نفسها على هذا المجلس من خلال قيام مرشد الجمهورية والسلطة القضائية بتعيين أعضاء مجلس صيانة الدستور وأعطاء هذا المجلس صلاحيات واسعة منها رفض جميع القوانين التي لا تتناسب الإسلام والدستور.

2- القوائم التي تشكلت لخوض انتخابات مجلس الشورى كانت على اساس الأفكار والأيديولوجية التي تؤمن بها الأحزاب المنظمات.

3- قام زعماء كل حزب على حث الجماهير على المشاركة في الانتخابات والعمل على كسب اصواتهم ولكن الخطابات التي ثبتت تاثيرها هي خطابات زعماء الحزب الجمهوري الإسلامي والأحزاب والمنظمات المؤتلفة معه خصوصاً خطابات وأحاديث الإمام الخميني أذ أظهرت تاثير وأضح على نتائج الأنتخابات.

(1)- مقتبس عن، روزنامه، كيهان شماره 10699، مورخه 24 اردیبهشت 1359.
(2)- الصحيفة نفسها.
(3)- مؤسسه نشر اثار الامام خميني، صحيفة الامام، جلددوازدهم، تهران بزرگداشت با مشاركت مردم در انتخابات، تهران، 15/خرداد /1359، ص 144.
(4)- علي اكبر پورش: ولد في مدينة أصفهان عام1942، درس الابتدائية والمتوسطة فيها، عمل في التدريس في محافظة دبيرستان ، وبعد انتصار الثورة الإسلامية عام 1979، انتخب في نفس العام ليصبح أحد أعضاء مجلس الخبراء ممثل عن أهالي أصفهان ، أنتخب عام 1980 ليصبح عضو مجلس شورى في أول مجلس بعد الثورة عام 1979فانتخب نائب أول لرئيس مجلس الشورى بعد ذلك أصبح وزيراً للتربية والتعليم في حكومة مير حسين موسوي(1981-1985)، للمزيد من التفاصيل، ينظر:مرتضى نبوي، خاطرات سيد مرتضى نبوي، چاب دوم، انتشارات سوره مهر، طهران، 1387، ص145.
(5)- فاطمه نظرى كهره، المصدر السابق، ص200.

4- توازن ميزان القوى في عمل التيارين الإسلامي والليبرالي التيارين الذين يفرضون نفسهما على الساحة السياسية الإيرانية من خلال فرض الليبراليون سيطرتهم على عمل السلطة التنفيذية متمثلة برئيس الجمهورية أبو الحسن بني صدر وأن مالة الكفة في ما بعد للتيار الإسلامي، والإسلاميون من خلال فرض سيطرتهم على السلطة التشريعية متمثلة بفوزهم بعدد اكبر من المقاعد في مجلس الشورى الإسلامي.

5- ظهور لاول مرة بشكل حقيقي أفكار الأحزاب والمنظمات السياسية نتيجة تصرفات أبو الحسن بني صدر التي لم تتوافق مع افكار وتوجهات التيار الإسلامي وتم تشكيل تحالفات دخل مجلس الشورى، أذ مثل الأول الإسلاميون بزعامة الحزب الجمهوري الإسلامي وعمل هذا التيار ضد رئيس الجمهورية أبو الحسن بني صدر والثاني بزعامة منظمة مجاهدين خلق دخل المجلس الذين لم يحصلوا إلا على بعض المقاعد في مجلس الشورى والتي لم يكن لها ثاثير وأضح داخل المجلس.

المصادر.

اولاً- الكتب الوثائقية باللغة الفارسية.

_مؤسسة مطالعات ويژهشهاى سياسي، سازمان مجاهدين خلق بيدايى تا فرجام (1344-1384)جلد اول، چاب سوم، تهران، 1384

_مؤسسه تنظيم ونشر آثار امام خميني، صحيفة الإمام، مجموعة اثار امام خميني، (بيانات، پيام، مصاحبه ها، احكام، اجازات شرعى ونامه)، چاب چهارم، تهران، 1358.

ثانياً- المذكرات الشخصية باللغة الفارسية.

مرتضى نبوي، خاطرات سيد مرتضى نبوي، چاب دوم، انتشارات سوره مهر، طهران، 1387.

ثالثاً- الرسائل الجامعية باللغة العربية.

_حازم عبد الغفور خماس الدليمي، سقوط النظام الملكي في إيران وأثره على الأمن القومي العربي، أطروحة دكتوراه، غير منشوره، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005

_نصيب عتيقة، النظام السياسي في إيران، رسالة ماجستير، غير منشوره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 2008

رابعاً- الكتب باللغة الفارسية.

_ فاطمة نظرى كهرة، بني صدر از ظهورتا سقوط، مركز اسناد انقلاب اسلامي، تهران، 1391

_غلام رضا خواجة، قايت سياسي وشبات سياسى(جمهورية إيران الإسلامية)، مركز اسناد انقلاب اسلامي، تهران، 1380

_عباس شادلو، از ييوزى تا تحكيم انقلاب اسلامي، چاب دوم، نشر زوراء، تهران، 1388.

_مجيد سائلى كرده ده، شورای انقلاب اسلامى، مركز اسناد انقلاب اسلامى، تهران، 1379

_محمد علي حاجي بيكى كندرى، انقلاب اسلامي در ورامين، انتشارات مركز اسناد انقلاب اسلامى، طهران، 1383،

خامساً- الكتب العربية والمترجمة إلى العربية.

_ آمل حمادة، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة، الشركة العربية للنشر و الطباعة، بيروت، 2008.

_ محمد حربي، تطور الحركة الوطنية في إيران من سنة 1890 حتى سنة 1953، مطبعة دار الثورة، د.م، 1972.

_أمير صادقي نشاط، المعالم العامة للنظام إلا سلامي في إيران، ترجمة، رعد هادي جبارة، مؤسسة الهدي للنشر والتوزيع، د.م، 2010.

_جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط2، الإمارات، 1998.

_ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، العربي للنشر والتوزيع، د.م، 2012.

_عدنان حسين ابو ناصر، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، انجازات وانتصارات متواصلة عن طريق التقدم والتنمية، د، م، دمشق، 2007.

_غضنفر أركان أبادي، الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الحضارة للتنمية الفكر الإسلامي، ط2، بيروت، 2013.

_مدحت أحمد حماد وآخرون، إيران جمهورية إيرانية ام سلطة خمينية، سلسلة العلوم الاجتماعية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2010.

_منشورات السفارة الإيرانية سوريا، الثورة الإسلامية الإيرانية إرادة تغيرية– وعطاء أنساني، د.ط، دمشق، 1985.

_نيفين عبد النعيم، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيراني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

سادساً– الكتب الأجنبية.

– John H.Lorentz, Historical Dictionaries of Lanham, Maryland Toronto Plymouth, UK, London, 2007

_ Glenne.Curtis and Erichooglund, Iran a Country Study, library of congress, USA, 2008.

سابعاً– الصحف والمجلات.

1– الصحف باللغة الفارسية.

_ روزنامه، اطلاعات، 1980، 1979

_ روزنامه، كيهان، 1980

2– المجلات باللغة العربية.

_مجلة، دراسات أقليمية، 2008